

تقرير عن أخلاقيات البحث العلمي

بعنوان:

«أخلاقيات البحث العلمي وتطبيقاتها على دراسة أثر التحول الرقمي في جودة الخدمات الحكومية بالقطاع العام»

إعداد الطالبة:

شوق ناصر الكثيري

إشراف:

د. عبدالرحيم نادر

العام الدراسي: 2026

فهرس المحتويات

3	أولاً: المقدمة
3	ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي
4	ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي
6	رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي
7	خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث
8	سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث
9	سابعاً: تحديات تطبيق أخلاقيات البحث وسبل معالجتها
10	ثامناً: الخاتمة
12	تاسعاً: المراجع

أولاً: المقدمة

يُعدّ البحث العلمي الركيزة الأساسية لتقدّم المعرفة وتطوّر المجتمعات، إلا أنّ قيمته الحقيقية لا تكتمل إلا حين يقترن بمنظومة من القيم والضوابط التي تحكم سلوك الباحث في جميع مراحل دراسته. وتُعرّف **أخلاقيات البحث العلمي** بأنها مجموعة المبادئ والمعايير التي تميّز بين السلوك المقبول وغير المقبول في الممارسة البحثية، وتوجّه الباحث نحو الصدق والنزاهة واحترام حقوق الآخرين (Resnik, 2020). كما تُعرّف بأنها منظومة القيم والقواعد التي تنظّم سلوك الباحثين في مختلف مراحل البحث لضمان احترام الإنسان، وتحقيق العدالة، والابتعاد عن التحيز والتزوير.

وتنبع أهمية هذه الأخلاقيات من كونها صمام الأمان الذي يحمي مصداقية المعرفة العلمية ويصون كرامة المشاركين في البحث. فالباحث الذي يتجاهل هذه الضوابط قد يقدّم نتائج مضلّة تُبنى عليها قرارات خاطئة، بينما الباحث الملتزم بها يُسهم في تراكم معرفي سليم يخدم العلم والمجتمع معاً. ومن هنا فإنّ أخلاقيات البحث ليست ترفاً نظرياً، بل ضرورة عملية ترافق الباحث في كل خطوة، من تحديد المشكلة وصياغة الفرضيات، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بعرض النتائج ونشرها.

ويهدف هذا التقرير إلى التعريف بمبادئ أخلاقيات البحث العلمي وأهميتها في العمل الأكاديمي، وتحليل أبرز القضايا الأخلاقية المرتبطة بها مع تقديم أمثلة توضيحية، ثم استعراض القواعد واللوائح المنظّمة للممارسة البحثية، وصولاً إلى تطبيق هذه المبادئ تطبيقاً عملياً على موضوع بحثي مقترح يتناول أثر التحول الرقمي في جودة الخدمات الحكومية بالقطاع العام، بما يعكس فهماً واعياً لكيفية تجسيد القيم الأخلاقية في الواقع البحثي وليس مجرد عرض نظريّ مجرّد.

ومن الجدير بالذكر أنّ الاهتمام بأخلاقيات البحث لم يكن وليد اللحظة، بل تطوّر عبر عقود من الزمن نتيجة تراكم الخبرات وبعض التجاوزات التي شهدتها بعض الأبحاث تاريخياً، ما دفع المجتمع العلمي إلى وضع مواثيق ولوائح تحمي المشاركين وتضبط سلوك الباحثين. وقد أصبح تدريب الباحثين على أخلاقيات البحث جزءاً أساسياً من إعدادهم الأكاديمي في كثير من الجامعات والمؤسسات البحثية حول العالم، إدراكاً لأهمية هذا الجانب في صون مصداقية العلم وثقة المجتمع به. ويأتي هذا التقرير في هذا السياق، لِيُسهم في تعزيز الوعي بهذه المنظومة القيمية وتطبيقها عملياً.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تكتسب أخلاقيات البحث العلمي أهمية بالغة لأنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بجودة النتائج ومصداقيتها وقابليتها للوثوق بها. فالالتزام بهذه الأخلاقيات يُعدّ عاملاً أساسياً في تعزيز جودة البحث العلمي ومصداقية الدراسات والمؤلفات، وفي إرساء قيم تليق بمكانة العلم والجامعات داخل المجتمع، فضلاً عن تشجيع التواصل والتعاون بين الباحثين وطنياً ودولياً (صميلي، 2024). كما تؤدّي هذه الأخلاقيات وظيفة مزدوجة: فهي من جهةٍ تحقّق أهداف البحث العلمي المتمثلة في الوصول إلى المعرفة والحقيقة وتجنّب الخطأ، ومن جهةٍ أخرى تضمن مساءلة الباحثين أمام المجتمع وتبني ثقته في العلم ومخرجاته (Resnik, 2020).

ويمكن إجمال أهميتها في النقاط الآتية:

- ضمان موثوقية البحث: إذ إنّ صدق البيانات ودقّة تحليلها يجعلان النتائج جديرة بالثقة وقابلة للبناء عليها في الدراسات اللاحقة وفي صنع القرار.

- تعزيز قيم العمل التعاوني: فالمعايير الأخلاقية تدعم الثقة والتنسيق بين الباحثين والمؤسسات المختلفة التي يقوم عليها البحث العلمي عادةً (Resnik, 2020).
 - حماية المجتمع والمشاركين: من خلال صون حقوق الأفراد المشاركين وكرامتهم وخصوصيتهم، وتجنب أي ضرر قد ينجم عن البحث.
 - مساءلة الباحث أمام الجمهور: لأن الأبحاث كثيراً ما تمول من المال العام، ما يستوجب الشفافية والمسؤولية في إنفاقه وفي عرض النتائج.
 - تعزيز سمعة المؤسسة الأكاديمية: إذ ينعكس التزام الباحثين الأخلاقي إيجاباً على مكانة جامعاتهم ومراكز بحوثهم محلياً ودولياً.
 - دعم التراكم المعرفي السليم: فالنتائج الصادقة تُبنى عليها دراسات لاحقة، في حين أن نتيجة مزورة قد تُضلل عشرات الباحثين لسنوات.
- ومن جانب آخر، ترتبط أخلاقيات البحث ارتباطاً وثيقاً بالبعد الاجتماعي والإنساني؛ فالباحث لا يعمل في فراغ، بل يتعامل مع أفراد ومجتمعات تتأثر بنتائج دراسته. ولذلك فإن مراعاة كرامة المشاركين وحقوقهم في الخصوصية والاختيار الحر تمثل مسؤولية أخلاقية لا تقل أهمية عن دقة المنهج. كما أن الالتزام الأخلاقي يحمي الباحث نفسه من الوقوع في المساءلة القانونية أو الإدارية التي قد تترتب على الإخلال بالضوابط، ويصون مسيرته العلمية من أي شبهة تطعن في مصداقيته.
- وبذلك تتضح العلاقة الوثيقة بين الالتزام الأخلاقي وموثوقية البحث العلمي؛ فكلما ارتفع مستوى الانضباط الأخلاقي ازدادت مصداقية النتائج وقيمتها العلمية والاجتماعية. ويمكن القول إن موثوقية البحث ليست نتيجةً للمنهجية الدقيقة وحدها، بل هي ثمرة مشتركة للمنهج السليم والسلوك الأخلاقي القويم معاً؛ فالبيانات قد تُجمع بأدوات دقيقة، لكنها تفقد قيمتها إن جرى التلاعب بها أو تفسيرها بتحيز. ولذلك ترى المؤسسات الأكاديمية في الالتزام الأخلاقي معياراً أساسياً لقبول الأبحاث ونشرها، وشرطاً لمنح الثقة لنتائجها.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

ترتكز أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ الجوهرية التي ينبغي على الباحث التحلي بها في كل مراحل دراسته. وقد أجمعت الموائيق والأدلة العلمية المختلفة على عددٍ من هذه المبادئ باعتبارها قواسم مشتركة تحكم الممارسة البحثية الرشيدة (Resnik, 2020). وتتكامل هذه المبادئ فيما بينها لتشكّل إطاراً قيمياً يوجّه سلوك الباحث، ومن أبرزها:

(1) الأمانة العلمية (Honesty)

تعني الالتزام بالصدق في جميع جوانب البحث، من خلال عرض البيانات والنتائج والمناهج والإجراءات بأمانة، وعدم تلفيق البيانات أو تزويرها أو تحريفها (Resnik, 2020). وتمتد الأمانة العلمية لتشمل الصدق في التعامل مع الزملاء والجهات الممولة والجمهور، وعدم خداعهم أو إخفاء معلوماتٍ جوهرية عنهم. مثال توضيحي: أن يُدوّن الباحث جميع نتائج استبائته كما وردت

فعلاً، بما في ذلك النتائج التي تخالف فرضيته، دون حذف أو تعديل لإظهار نتيجة مرغوبة. ومن صور الأمانة كذلك الإقرار بحدود الدراسة ونقاط ضعفها بدلاً من إخفائها، فذلك يعزّز ثقة القارئ في موضوعية الباحث.

(2) النزاهة (Integrity)

تتمثل في وفاء الباحث بوعوده واتفاقياته، وتصرفه بصدق واتساق بين القول والفعل في كل مراحل العمل البحثي. والنزاهة العلمية مفهوم أشمل من مجرد تجنب الكذب؛ فهي تتضمن الالتزام بالمعايير المهنية، والاعتراف بإسهامات الآخرين، والشفافية في الإجراءات، والثبات على المبادئ حتى حين تتعارض مع المصلحة الشخصية. مثال توضيحي: أن يلتزم الباحث بالاتفاق المبرم مع جهة حكومية بشأن استخدام بياناتها لأغراض الدراسة فقط، فلا يوظفها في أيّ غرض آخر لم يتفق عليه، حتى لو كان ذلك في مصلحته.

(3) الموضوعية (Objectivity)

تعني السعي لتجنب التحيز في تصميم البحث وتحليل البيانات وتفسيرها، وتقليل أثر الميول الشخصية أو الخداع الذاتي إلى أدنى حدّ (Resnik, 2020). وتتضمن الموضوعية أن يفصل الباحث بين قناعاته الشخصية وبين ما تُظهره البيانات فعلاً، وأن يبني استنتاجاته على الأدلة لا على رغباته. مثال توضيحي: أن يحلّل الباحث آراء المستفيدين من خدمة حكومية بحياد، فلا يضخم الآراء الإيجابية ولا يقلل من شأن الانتقادات لمجرد رغبته في إظهار نجاح الخدمة.

(4) السرية (Confidentiality)

تتمثل في حماية المعلومات الخاصة بالمشاركين وعدم الإفصاح عن هوياتهم أو بياناتهم لغير أغراض البحث. وتشمل السرية حماية البيانات أثناء جمعها وتخزينها وتحليلها ونشرها، وعدم إتاحتها لأطراف غير مخوّلة. مثال توضيحي: أن يستخدم الباحث رموزاً بدلاً من الأسماء الحقيقية للموظفين الذين شملهم الاستبيان، وأن يحفظ البيانات في مكان آمن لا يطلع عليه سواه، وأن يعرض النتائج في صورة مجمّعة لا تكشف هوية أي فرد.

(5) الموافقة المستنيرة (Informed Consent)

تعني حصول الباحث على موافقة المشاركين الطوعية بعد إعلامهم إعلماً كافياً بأهداف الدراسة وطبيعة مشاركتهم وحقوقهم في الانسحاب في أيّ وقت (Resnik, 2020). وتقوم الموافقة المستنيرة على ثلاثة أركان: الإفصاح الكامل عن المعلومات، وفهم المشارك لها، وطوعية القرار دون إكراه أو ضغط. مثال توضيحي: أن يوضّح الباحث للمشاركين قبل توزيع الاستبانة أنّ مشاركتهم اختيارية وأنّ إجاباتهم ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، ثم يأخذ موافقتهم الصريحة على ذلك. وتزداد أهمية هذا المبدأ كلما كان المشاركون من الفئات التي تحتاج رعاية خاصة، إذ يتعيّن على الباحث بذل عناية إضافية لضمان فهمهم الكامل وحرية اختيارهم.

ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية الخمسة وتعريفاتها المختصرة في الجدول الآتي:

المبدأ	التعريف المختصر
الأمانة العلمية	الصدق في عرض البيانات والنتائج والمناهج، وعدم تليفها أو تحريفها.
النزاهة	الوفاء بالوعود والاتفاقيات والاتساق بين القول والفعل في كل مراحل البحث.
الموضوعية	تجنب التحيز في التصميم والتحليل والتفسير، وتقليل أثر الميول الشخصية.
السرية	حماية معلومات المشاركين وعدم الإفصاح عنها لغير أغراض البحث.
الموافقة المستنيرة	الحصول على موافقة المشاركين الطوعية بعد إعلامهم الكافي بطبيعة الدراسة.

ويلاحظ أنّ هذه المبادئ يكمل بعضها بعضاً؛ فالأمانة العلمية تتطلب الموضوعية، والموضوعية تستلزم النزاهة، وكلّها تصبّ في غاية واحدة هي إنتاج معرفة صادقة تحترم الإنسان وتخدم المجتمع. ولا يكفي أن يلتزم الباحث بأحدها ويُهمل الباقي، إذ إنّ الإخلال بأيّ مبدأ منها يؤثر في منظومة البحث ككل وينعكس على مصداقية نتائجه.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

رغم وضوح المبادئ السابقة، تواجه الممارسة البحثية عدداً من القضايا والمشكلات الأخلاقية التي قد تمسّ نزاهة البحث ومصداقيته. وتتفاوت هذه القضايا في خطورتها؛ فبعضها يُعدّ سوء سلوكٍ بحثيٍّ صريح يُعاقب عليه (كالتزوير والانتحال)، وبعضها الآخر يندرج ضمن ما يُسمّى بالانحرافات عن الممارسات المقبولة التي قد تنشأ أحياناً عن إهمالٍ أو نقصٍ في الوعي لا عن سوء نية. ومهما كان مصدرها، فإنّها تُضعف قيمة البحث وتهدّد الثقة به، ما يستوجب من الباحث معرفتها وتجنّبها بوعي. ومن أبرز هذه القضايا:

(1) الانتحال العلمي (Plagiarism)

هو نسبة أعمال الآخرين أو أفكارهم إلى الباحث نفسه دون توثيقٍ أو إشارةٍ إلى مصدرها الأصلي. مثال واقعي: أن ينقل باحثٌ فقراتٍ كاملة من دراسة منشورة ويُدّرجها في بحثه دون اقتباسٍ أو إسنادٍ لصاحبها، وهو ما يُعدّ سرقةً علمية تُفقد البحث قيمته ومصداقيته.

(2) تزوير البيانات وتليفها (Fabrication & Falsification)

ويشمل اختلاق بياناتٍ غير حقيقية أو التلاعب بالنتائج لتتوافق مع فرضية مسبقة (Resnik, 2020). مثال افتراضي: أن يقوم باحثٌ بتعديل أرقام نسب رضا المستفيدين في دراسته لتظهر الخدمة الحكومية أكثر نجاحاً مما هي عليه فعلاً، وهو تصرفٌ يُعدّ من أخطر صور سوء السلوك البحثي.

(3) التحيز (Bias)

هو ميل الباحث، عن قصدٍ أو غير قصد، إلى تأكيد رأيٍ معيّن أثناء جمع البيانات أو تحليلها أو تفسيرها. مثال توضيحي: أن يصمّم الباحث أسئلة الاستبانة بطريقةٍ موجهة تدفع المستجيبين نحو إجاباتٍ إيجابية، فتأتي النتائج منحازةً وغير دقيقة.

(4) انتهاك الخصوصية (Privacy Violation)

ويتمثل في الكشف عن بيانات المشاركين الشخصية أو استخدامها دون إذنتهم. مثال واقعي: أن ينشر الباحث أسماء الموظفين الذين شاركوا في الدراسة مع آرائهم الصريحة عن جهة عملهم، مما قد يعرّضهم للمساءلة، وهو خرقٌ لمبدأ السرية وحماية المشاركين.

(5) تضارب المصالح (Conflict of Interest)

هو وجود مصلحة شخصية أو مادية قد تؤثر في موضوعية الباحث أو نتائجها دون الإفصاح عنها (Resnik, 2020). مثال افتراضي: أن يجري باحثٌ دراسةً تقييمية عن نظامٍ رقمي طورته شركةٌ يملك فيها حصة، دون أن يُفصح عن هذه العلاقة، فيقع شكٌّ في حياد نتائجه.

ويلاحظ أنّ هذه القضايا مترابطةٌ فيما بينها؛ فالتحيز قد يقود إلى تزوير النتائج، وتضارب المصالح قد يدفع نحو الانتقائية في عرض البيانات، وانتهاك الخصوصية يمسّ مبدأ السرية وحماية المشاركين. ولذلك فإنّ الوعي بهذه القضايا والقدرة على التعرّف عليها مبكراً يمثلان خطّ الدفاع الأول عن نزاهة البحث، ويستلزمان من الباحث يقظةً مستمرة ومراجعةً نقدية لعمله وعمل زملائه. ويوضّح الجدول الآتي أبرز القضايا الأخلاقية وأثر كلّ منها على البحث العلمي:

القضية الأخلاقية	أثرها على البحث
الانتحال العلمي	يُفقد البحث أصالته ويُعدّ سرقةً لجهد الآخرين وحقوقهم الفكرية.
تزوير البيانات وتلفيقها	يُنتج نتائج مضلّة قد تُبنى عليها قراراتٌ خاطئة، وهو أخطر صور سوء السلوك.
التحيز	يشوّه دقّة النتائج ويجعلها غير ممثلة للواقع.
انتهاك الخصوصية	يضرّ بالمشاركين ويُفقد الثقة ويخرق مبدأ السرية.
تضارب المصالح	يُضعف حياد الباحث ويثير الشكّ في موضوعية نتائجه.

خامساً: القواعد واللوائح المنظّمة لأخلاقيات البحث

لضمان الالتزام بالمبادئ الأخلاقية، وُضعت قواعد ولوائح وهيئات تنظّم العملية البحثية، ولعلّ أبرزها لجان أخلاقيات البحث (Institutional Review Board – IRB)، وهي لجانٌ مستقلة تتكوّن من أعضاء متنوّعي التخصصات، تتولّى مراجعة الخطط البحثية التي تتضمّن مشاركين من البشر قبل البدء بها، والموافقة عليها أو طلب تعديلها، بهدف ضمان تقليل المخاطر على المشاركين وحماية حقوقهم ورفاهيتهم (Shamoo & Resnik, 2015).

ولا يُسمح بإشراك أيّ مشاركٍ في البحث قبل حصول الباحث على موافقة هذه اللجنة على الخطة ونموذج الموافقة المستنيرة، مما يجعلها ضماناً أساسيةً لاحترام كرامة الإنسان وحقوقه في البحث العلمي.

كما تُعدّ المعايير الدولية للنشر والتوثيق من أهم القواعد المنظّمة، ومن أبرزها دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA)، الذي يضع قواعد دقيقة لتوثيق المصادر والاقتباس وعزو الأفكار إلى أصحابها، بما يحفظ الأمانة العلمية ويحارب الانتحال. وتكمن

أهمية هذه القواعد في أنها توحد ممارسات الباحثين، وتضمن الشفافية والمساءلة، وتحمي حقوق المؤلفين والمشاركين على حدٍ سواء، وترفع من جودة الإنتاج العلمي ومصداقيته.

ولا تقتصر أهمية هذه القواعد على الجانب الإجرائي، بل تمتد إلى ترسيخ ثقافة بحثية مسؤولة داخل المؤسسات الأكاديمية. فوجود لوائح واضحة يحدد للباحث ما هو مقبول وما هو مرفوض قبل أن يبدأ دراسته، ويمنحه مرجعيةً يحتكم إليها عند مواجهة المواقف الأخلاقية الغامضة. كما أنّ هذه اللوائح تحمي المؤسسة نفسها والباحثين من العواقب السلبية المترتبة على سوء السلوك البحثي، وتعزز ثقة المجتمع في مخرجات البحث العلمي. وفي السياق السعودي، تولي الجامعات ومراكز البحوث اهتماماً متزايداً بإنشاء لجانٍ لأخلاقيات البحث وميثاقٍ للنزاهة العلمية، بما ينسجم مع التوجّه الوطني نحو جودة التعليم والبحث ضمن رؤية المملكة 2030.

وتستند كثيرٌ من اللوائح الدولية إلى ثلاثة مبادئ أخلاقية رئيسية أرسنها الموثيق المنظمة للبحوث التي تشمل البشر، وهي: احترام الأشخاص (Respect for Persons) الذي يقوم على الاعتراف باستقلالية الفرد وحقّه في اتخاذ قراره بنفسه؛ والإحسان (Beneficence) الذي يلزم الباحث بتعظيم المنافع وتقليل المخاطر إلى أدنى حدٍّ؛ والعدالة (Justice) التي تقتضي التوزيع العادل لأعباء البحث وفوائده بين المشاركين. وتمثّل هذه المبادئ الثلاثة الأساس النظري الذي تنبثق عنه قواعد الموافقة المستنيرة وتقييم المخاطر واختيار المشاركين، وتُعدّ مرجعاً تستند إليه لجان أخلاقيات البحث عند مراجعة الدراسات.

ومن الناحية الإجرائية، تقوم لجان أخلاقيات البحث بمراجعة الخطة البحثية ونموذج الموافقة المستنيرة والأدوات المستخدمة قبل البدء، ثم تتابع سير البحث دورياً للتأكد من استمرار الالتزام بالضوابط. وقد يترتب على المراجعة الموافقة على الدراسة، أو طلب تعديلاتٍ عليها، أو رفضها إن لم تستوف المعايير الأخلاقية (Shamoo & Resnik, 2015). وبهذه الآلية تتحوّل المبادئ الأخلاقية من مبادئ نظرية إلى ممارساتٍ ملزمة، تحظى بإشرافٍ مؤسسيٍّ يضمن تطبيقها فعلياً ويحمي حقوق المشاركين على أرض الواقع.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يُعدّ هذا الجزء جوهر التقرير، إذ يُطبّق المبادئ الأخلاقية السابقة على موضوع بحثٍ مقترح بعنوان: «أثر التحول الرقمي في جودة الخدمات الحكومية بالقطاع العام». ويستمدّ هذا الموضوع أهميته من توجّه المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030 نحو رقمنة الخدمات الحكومية وتحسين تجربة المستفيد، وقد أظهرت الدراسات المحكّمة أنّ للتحول الرقمي أثراً إيجابياً في جودة الخدمات بالقطاع الحكومي السعودي (العتيبي، 2023). وفيما يلي بيانٌ لكيفية تطبيق المبادئ الأخلاقية في هذه الدراسة:

ويتطلّب هذا الموضوع جمع بياناتٍ ميدانية من المستفيدين والموظفين في الجهات الحكومية، وهو ما يجعل الالتزام بأخلاقيات البحث ضرورةً مضاعفة؛ إذ يتعامل الباحث مع أشخاصٍ حقيقيين ومع بياناتٍ قد تتصل بأداء جهاتٍ رسمية. ولذلك سترعى المبادئ الأخلاقية في كل مرحلةٍ من مراحل الدراسة، على النحو الآتي:

ولتوضيح السياق، تشمل الخدمات الحكومية الرقمية في المملكة منصاتٍ موحّدة تقدّم مئات الخدمات للمواطنين والمقيمين، وقد أسهمت الرقمنة في اختصار الإجراءات وتقليل أوقات الانتظار وتحسين جودة الخدمة المقدّمة (العتيبي، 2023). ومن ثم فإنّ

دراسة أثر هذا التحول في جودة الخدمة تتناول قضية ذات أهمية وطنية، وتستدعي دقةً وحياداً في جمع آراء المستفيدين وتحليلها، حتى تخرج التوصيات صادقةً ونافعة. وفيما يلي تفصيل تطبيق كل مبدأ:

(1) جمع البيانات والأمانة العلمية

سيعتمد الباحث في جمع البيانات على استبانةٍ تُورَّع على المستفيدين من الخدمات الحكومية الرقمية، إضافةً إلى بياناتٍ ثانوية من التقارير الرسمية المنشورة. والتزاماً بالأمانة العلمية، ستُعرض جميع البيانات كما وردت فعلاً، وستوثق التقارير والمصادر الرسمية وفق أسلوب APA، مع تجنّب أيّ تلفيقٍ أو تعديلٍ في الأرقام بما يخالف الواقع.

(2) الموافقة المستنيرة للمشاركين

قبل توزيع الاستبانة، سيُرفق الباحث تمهيداً يوضّح أهداف الدراسة وطبيعة المشاركة، ويؤكد أنّ المشاركة طوعيةٌ وأنّ للمستجيب حقّ الانسحاب في أيّ وقتٍ دون أيّ أثر. ولن تُجمع أيّ استجابةٍ إلا بعد موافقة المشارك الصريحة على ذلك، تحقيقاً لمبدأ الموافقة المستنيرة.

(3) الحفاظ على السرية والخصوصية

ستُجمع الاستجابات بصورةٍ لا تكشف هويّة المشاركين، إذ تُستخدم الرموز بدلاً من الأسماء، وتُحفظ البيانات في ملفاتٍ آمنة لا يُطلع عليها سوى الباحث، وتُعرض النتائج في صورةٍ إجمالية مجمّعة دون عزو أيّ رأيٍ إلى شخصٍ بعينه، صوناً لخصوصيّتهم وحمايةً لهم من أيّ أثرٍ محتمل.

(4) الموضوعية وتجنّب التحيز

سيحرص الباحث على صياغة أسئلةٍ محايدة لا توجّه المستجيب نحو إجابةٍ بعينها، وعلى تحليل النتائج بحيادٍ تام، فيعرض جوانب القوة والضعف في الخدمات الرقمية كما تُظهرها البيانات، دون تضخيم للإيجابيات ولا تهوينٍ من الملاحظات السلبية.

(5) المخاطر المحتملة وإدارتها

من المخاطر المحتملة في هذه الدراسة احتمال تسرّب بيانات المشاركين أو شعورهم بالحرج عند إبداء آرائهم تجاه جهةٍ حكومية. ولإدارة هذه المخاطر، سيكتفى بجمع الحد الأدنى من البيانات اللازمة، وستُجهّل الاستجابات تماماً، وسيُتاح للمشارك تخطّي أيّ سؤالٍ لا يرغب في الإجابة عنه، بما يقلّل المخاطر إلى أدنى حدٍّ ممكن.

ويتطلّب التعامل مع المخاطر تقييماً مسبقاً يوازن بين الفوائد المرجوة من الدراسة والأضرار المحتملة على المشاركين، فلا يُقدّم الباحث على أيّ إجراءٍ تفوق مخاطره منافعه. وفي هذه الدراسة، تُعدّ المخاطر منخفضةً نسبياً لأنها لا تتضمن تدخلاتٍ حسّاسة، بل تقتصر على استطلاع آراءٍ حول خدماتٍ عامة. ومع ذلك، يبقى الالتزام بإجراءات الحماية واجباً حتى في الدراسات منخفضة المخاطر، لأنّ احترام المشاركين وصون بياناتهم مبدأً لا يتجزأ. كما سيحرص الباحث على إبلاغ المشاركين بكيفية حفظ بياناتهم ومدة الاحتفاظ بها والغرض من استخدامها، تعزيزاً للشفافية والثقة.

وبهذا التطبيق يتّضح أنّ الالتزام بأخلاقيات البحث ليس إجراءً شكلياً، بل ممارسةً متكاملةً تُجسّد في كل خطوة من خطوات الدراسة، بدءاً من تصميم الأداة وحتى عرض النتائج، بما يضمن نتائج موثوقة تُخدم تطوير الخدمات الحكومية على أساسٍ علميٍّ سليم.

(6) الفائدة المتوقعة والالتزام بالمساءلة

إلى جانب تجنّب الأضرار، يسعى البحث الملّزم أخلاقياً إلى تعظيم الفائدة لجميع الأطراف؛ إذ إنّ نتائج هذه الدراسة قد تُسهم في تحسين تصميم الخدمات الحكومية الرقمية بما يخدم المواطن والمقيم، ويدعم متّخذي القرار في الجهات المعنية بمعلوماتٍ دقيقة وموضوعية. والزاماً بمبدأ المساءلة، سيُفصح الباحث عن منهجيته وأدواته ومصادر بياناته بشفافية، ويوثّق جميع المراجع وفق أسلوب APA، ويتيح لمن يرغب التحقق من إجراءاته. كما سيتجنّب أيّ تضارب مصالح قد ينشأ إذا كانت له علاقةً بأيّ من الجهات أو الأنظمة محلّ الدراسة، ويُفصح عنها صراحةً إن وُجدت، صوناً لحياض البحث ومصداقيته.

وبذلك تتكامل المبادئ الأخلاقية في هذه الدراسة لتشكّل منظومةً مترابطة: فالموافقة المستنيرة تحفظ حقّ المشارك في الاختيار، والسرية تحمي بياناته، والموضوعية تصون دقّة النتائج، والأمانة تضمن صدق العرض، والمساءلة تتيح التحقق والمراجعة. وهذا التكامل هو ما يرفع الدراسة من مجرد جمع للبيانات إلى عملٍ علميٍّ مسؤولٍ جديرٍ بالثقة.

ولا ينتهي الالتزام الأخلاقي عند جمع البيانات وتحليلها، بل يمتدّ إلى مرحلة عرض النتائج ونشرها؛ إذ سيحرص الباحث على عرض النتائج كاملةً دون انتقاءٍ يخدم فرضيةً مسبقة، وعلى توثيق كل فكرةٍ مقتبسةٍ وعزوها إلى صاحبها وفق أسلوب APA، وعلى تجنّب أيّ صياغةٍ قد تُضللّ القارئ أو تبالغ في دلالة النتائج. كما سيُقرّ بحدود الدراسة كمحدودية حجم العينة أو نطاقها الجغرافي، فذلك من صميم الأمانة العلمية ويعين الباحثين اللاحقين على البناء على هذه الدراسة بوعيٍّ بمواطن قوّتها وقصورها.

سابعاً: تحديات تطبيق أخلاقيات البحث وسبل معالجتها

رغم وضوح المبادئ والقواعد الأخلاقية، يواجه الباحث في الواقع العملي عدداً من التحديات التي قد تعترض التزامه الكامل بها، ومن أبرزها في سياق دراسةٍ كالتّي يتناولها هذا التقرير:

- صعوبة ضمان السرية الكاملة عند جمع البيانات إلكترونياً، إذ قد تتعرّض المنصات الرقمية لمخاطر أمنية. ويُعالج بحفظ البيانات مشفرةً وتقليل البيانات الشخصية المجموعة إلى الحد الأدنى.
- تردّد بعض المشاركين في إبداء آرائهم الصريحة تجاه جهاتٍ حكومية خشية المساءلة. ويُعالج ذلك بتأكيد سرية الاستجابات وتجهيلها تماماً وفصل هويّة المشارك عن إجاباته.
- احتمال وقوع التحيّز غير المقصود في صياغة الأسئلة أو تفسير النتائج. ويُعالج بمراجعة الأداة من قبل محكّمين، واعتماد التحليل الإحصائي الموضوعي بدلاً من الانطباعات الشخصية.
- ضغط الرغبة في الحصول على نتائج إيجابية، خاصةً إذا كان الموضوع مرتبطاً بتوجّه وطنيٍّ ناجح. ويُعالج بالتمسك بمبدأ الموضوعية وعرض النتائج كما هي دون مجاملة.

ويتبين من ذلك أن الالتزام الأخلاقي ليس قراراً يُتخذ مرةً واحدة، بل هو لحظةٌ مستمرة تواكب الباحث في كل مرحلة، وتتطلب منه وعياً نقدياً واستعداداً لمراجعة ممارساته كلما اقتضى الأمر. كما أن توفر بيئة مؤسسية داعمة — من لجان أخلاقيات ولوائح واضحة وتدريب على النزاهة العلمية — يسهم إسهاماً كبيراً في تذليل هذه التحديات ومساعدة الباحث على تجاوزها.

ومن المفيد كذلك أن يستعين الباحث بالأدوات التقنية الحديثة في مواجهة بعض هذه التحديات؛ فبرامج كشف الانتحال تساعده على التأكد من أصالة عمله وسلامة توثيقه، وأدوات التحليل الإحصائي تعينه على الموضوعية في معالجة البيانات، ووسائل التخزين المشفرة تحمي سرية المعلومات. غير أن هذه الأدوات تبقى وسائل مساعدة لا تُغني عن الوازع الأخلاقي الداخلي للباحث، الذي يظل هو الضامن الأول للالتزام. فالأخلاق في جوهرها قناعة ذاتية قبل أن تكون إجراءً خارجياً، وهي ما يجعل الباحث ملتزماً حتى حين تغيب الرقابة.

ثامناً: الخاتمة

خلص هذا التقرير إلى أن أخلاقيات البحث العلمي تمثل الإطار القيمي الذي يحفظ للبحث مصداقيته وجودته، وأن مبادئها الأساسية — من أمانة ونزاهة وموضوعية وسرية وموافقة مستنيرة — تشكل معاً منظومة متكاملة تحمي الباحث والمشاركين والمجتمع على حدٍ سواء. كما تبين أن القضايا الأخلاقية كالانتحال وتزوير البيانات والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح تمثل تهديداً حقيقياً لقيمة البحث، وأن القواعد واللوائح مثل لجان IRB ودليل APA تؤدي دوراً محورياً في ضبط الممارسة البحثية.

وقد تأكد من خلال هذا العرض أن الالتزام الأخلاقي والمنهجية العلمية وجهان لعملة واحدة، فلا قيمة لمنهج دقيق ثساء فيه معاملة البيانات أو المشاركين، ولا فائدة من نتائج تفتقر إلى الصدق والموضوعية. كما اتضح أن التحديات التطبيقية التي قد تعترض الباحث يمكن تجاوزها بالوعي والتخطيط المسبق وتوفير بيئة مؤسسية داعمة.

وقد أظهر التطبيق العملي على موضوع أثر التحول الرقمي في جودة الخدمات الحكومية كيف يمكن تجسيد هذه المبادئ في واقعٍ بحثي ملموس، بدءاً من الموافقة المستنيرة وحماية السرية، وصولاً إلى الموضوعية في التحليل وإدارة المخاطر المحتملة.

ويوصي التقرير في ختامه بضرورة ترسيخ الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في الدراسات المستقبلية، باعتبارها شرطاً أساسياً لإنتاج معرفة موثوقة تسهم في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة. كما يوصي بتعزيز ثقافة النزاهة العلمية لدى الباحثين منذ المراحل الأولى من دراستهم، وبتفعيل دور لجان أخلاقيات البحث في الجامعات، وبلاستفادة من الأدوات التقنية الحديثة في كشف الانتحال وضمان جودة التوثيق، بما يواكب التحول الرقمي ذاته الذي تتناوله كثير من الدراسات المعاصرة. وبهذا يكون الالتزام الأخلاقي ركيزة لا غنى عنها لبناء بيئة بحثية رصينة تلبق بمكانة العلم وتطلعات الوطن.

تاسعاً: المراجع

أولاً: المراجع العربية

- صميلي، فاطمة بنت طاهر. (2024). أخلاقيات البحث العلمي في ضوء توافر معايير النزاهة الأكاديمية (رؤية منهجية). مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان، 7(7)، 875-925.
- العتيبي، س. (2023). أثر التحول الرقمي على جودة الخدمات في القطاع الحكومي السعودي: دراسة تطبيقية على وزارة الداخلية السعودية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، 37(2)، 123-138.
- زايد، إيهاب محمد. (2023). النزاهة العلمية: أسس وتحديات وآفاق. دار الكتب العلمية للنشر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Resnik, D. B. (2020). What is ethics in research and why is it important? National Institute of Environmental Health Sciences (NIEHS), National Institutes of Health.
- Shamoo, A. E., & Resnik, D. B. (2015). Responsible conduct of research (3rd ed.). Oxford University Press.